

1 3 جافى 2023

مذكرة عامة عدد 02 لسنة 2023

الموضوع: شرح أحكام الفصلين 65 و69 من المرسوم عدد 79 لسنة 2022 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022 المتعلق بقانون المالية لسنة 2023 والمتضمنة إخضاع التواكيل وجوبا لإجراء التسجيل وتحيين تعريفه معلوم الطابع الجبائي الموظف على الفواتير وإخضاع بعض الوثائق الإدارية للمعلوم.

الملخص

إخضاع التواكيل وجوبا لإجراء التسجيل وتحيين تعريفه معلوم الطابع الجبائي الموظف على الفواتير وإخضاع بعض الوثائق الإدارية للمعلوم

تمّ بمقتضى أحكام الفصلين 65 و69 من المرسوم عدد 79 لسنة 2022 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022 المتعلق بقانون المالية لسنة 2023:

- إخضاع التواكيل وجوبا لإجراء التسجيل وهي التواكيل التي تتعلق بعمليات نقل بمقابل أو دون مقابل لعقارات أو أصول تجارية أو منقولات أو وسائل نقل وغيرها من العمليات التي لها مساس بالوضعية القانونية لهذه الأملاك.

- الترفيع في معلوم الطابع الجبائي الموظف على الفواتير من 0,600 دينار إلى 1.000 دينار.

- إخضاع أذن طلبات التزوّد والشهادات العامة والشهادات الظرفية في الامتيازات الجبائية في مادة الأداء على القيمة المضافة أو المعلوم على الاستهلاك أو المعاليم الأخرى الموظفة على رقم المعاملات لمعلوم طابع جبائي.

تم بمقتضى أحكام الفصلين 65 و69 من المرسوم عدد 79 لسنة 2022 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022 المتعلق بقانون المالية لسنة 2023 إخضاع التوكيل وجوبا لإجراء التسجيل وتحيين تعريفه معلوم الطابع الجبائي الموظف على الفواتير وإخضاع أدون طلبات التزود والشهادات العامة والشهادات الظرفية في الامتيازات الجبائية في مادة الأداء على القيمة المضافة أو المعلوم على الاستهلاك أو المعاليم الأخرى الموظفة على رقم المعاملات لمعلوم الطابع الجبائي.

وتهدف هذه المذكرة إلى تحليل الأحكام المذكورة.

I. إخضاع التوكيل وجوبا لإجراء التسجيل

1. التشريع الجاري به العمل إلى غاية 31 ديسمبر 2022

عملا بأحكام العدد 2 من الفصل 2 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي تخضع وجوبا لإجراء التسجيل التوكيل المحررة في نطاق مهنة وسيط لبيع وشراء العقارات أو الأصول التجارية والمحررة في نطاق مهنة شراء نفس هذه الأملاك لغرض بيعها مالم يقع تحريرها بكتب عدلي وتسجل هذه التوكيل وجوبا في أجل 30 يوما من تاريخ تحريرها.

وفيما عدى ذلك، لا تخضع الكتابات المتضمنة لتوكيل وجوبا لإجراء التسجيل وتسجل في صورة تقديمها عن طواعية للإجراء بالمعلوم القار المنصوص عليه بأحكام العدد 23 من الفصل 23 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي.

2. إضافة قانون المالية لسنة 2023

وسّع الفصل 65 من قانون المالية لسنة 2023 في قائمة العقود والنقل والكتابات الخاضعة وجوبا لإجراء التسجيل المنصوص عليها بالفصول من 1 إلى 7 من مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي لتشمل الكتابات المتضمنة لتوكيل.

أ. التوكيل المعنية بالإجراء

تعرف أحكام مجلة الالتزامات والعقود الوكالة بكونها عقد يكلف به شخص شخصا آخر بإجراء عمل جائز في حق الموكّل.

وفي إطار تقادي التهرب الجبائي ودعم الامتثال الضريبي واضفاء مزيد من الشفافية على عمليات النقل بمقابل أو دون مقابل للعقارات والأصول التجارية ووسائل النقل وغيرها من المعاملات التعاقدية ودعم توفير البيانات لاستغلالها في مراجعة الوضعيات الجبائية للمطالبين بالأداء فإن إجراء التسجيل الوجوبي يشمل التوكيل المتضمنة لـ:

- عمليات نقل بمقابل أو دون مقابل للعقارات أو الأصول تجارية أو وسائل النقل،
- عمليات لها مساس بالوضعية القانونية للعقارات أو الأصول تجارية كالرهن والإيجار...
- التوكيل المتضمنة لعمليات التصرف في الحسابات المالية بين أو لفائدة الأشخاص المعنويين.
- التوكيل المتضمنة لعمليات سحب أموال لدى المؤسسات المالية من قبل الأشخاص المعنويين.

وعلى أساس ذلك تكون غير خاضعة وجوبا لإجراء التسجيل خاصة التواكيل:

- المحررة حسب نموذج معتمد من قبل بعض الهياكل الإدارية (البريد التونسي، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية...)
- المتعلقة بالتمثيلات أمام الجهات الإدارية
- المتعلقة ببيع وشراء سندات رأس المال أو سندات الدين ببورصة الأوراق المالية،
- المتعلقة بسحب الأشخاص الطبيعيين لأموال من المؤسسات المالية
- المتعلقة باستخراج وثائق إدارية
- المتعلقة باستخلاص الديون
- المتعلقة بالقيام بإجراءات التقاضي بما في ذلك إنابة المحامين أو غيرهم من الأشخاص المؤهلين
- المتعلقة بالولاية على القصر...

غير أنه في صورة تقديمها عن طوعية للإجراء فإنها تتحمل المعلوم القار المنصوص عليه بأحكام العدد 23 من الفصل 23 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي والمحدد حاليا بـ30 دينارا عن كل صفحة من كل نسخة من الكتب.

ب. تعريف معلوم التسجيل المستوجب على التواكيل

تسجل التواكيل وجوبا في أجل 60 يوما من تاريخها وتتحمل المعلوم القار المنصوص عليه بالعدد 22 من الفصل 23 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي المحدد حاليا بـ30 دينارا عن كل صفحة من كل نسخة من الكتب.

وتقدم التواكيل الخاضعة وجوبا لإجراء التسجيل على الأقل في ثلاث نسخ أصلية لإتمام هذا الإجراء تحتفظ قبضة المالية بنسختين منها لحاجيات إدارة الجبائية ، مما يمكن من الحصول عند الحاجة على نسخ من هذه التواكيل المسجلة أو من مضمون دفتر التسجيل وذلك عملا بأحكام الفصل 92 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي.

ج. التواكيل المحررة من قبل عدول الإشهاد

طبقا لأحكام الفصل 14 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي تتم عملية استخلاص معالم التسجيل المستوجبة على التواكيل وجوبا من طرف عدل الإشهاد الأول مباشرة إثر تحرير الكتب، حيث يجب على عدول الإشهاد أن يقدموا شهريا إلى قابض المالية المختص كشفا في التواكيل التي كلفوا باستخلاص معالم التسجيل الموظفة عليها مع دفع مبلغها.

ويخضع عدل الإشهاد في تحريره للتواكيل للواجبات الجبائية المنصوص عليها بالعدد II من الفصل 88 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي.

II. تحيين تعريفه معلوم الطابع الجبائي الموظف على الفواتير

أقرت أحكام الفصل 69 من قانون المالية لسنة 2023 الترفيع في معلوم الطابع الجبائي الموظف على الفواتير المنصوص عليه بالعدد 6 من الفصل 117 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي من 0,600 ديناراً عن كلّ فاتورة إلى 1 دينار عن كلّ فاتورة.

مع العلم وأنّ الفصل 69 من قانون المالية لسنة 2023 لم يتضمّن أحكاماً جديدة تتعلق بمعلوم الطابع الجبائي الموظف على الفواتير المتعلقة بخدمات الهاتف وخدمات الإنترنت والمنصوص عليه بالعدد 8 (جديد) من الفصل 117 من المجلة المذكورة.

III. إخضاع لمعلوم طابع جبائي أدون طلبات التزوّد والشهادات العامة والشهادات الظرفية في الامتيازات الجبائية في مادة الأداء على القيمة المضافة أو المعلوم على الاستهلاك أو المعالم الأخرى الموظفة على رقم المعاملات

1. التشريع الجاري به العمل إلى غاية 31 ديسمبر 2022

طبقاً لأحكام العدد 32 من الفصل 118 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي تعفى من معلوم الطابع الجبائي الخدمات المسداة من قبل الدولة في شكل تراخيص أو شهادات والمنصوص عليها بالتشريع الجبائي الجاري به العمل.

2. إضافة قانون المالية لسنة 2023

بهدف ترشيد الإعفاءات الجبائية في مادة معالم الطابع الجبائي تم بمقتضى أحكام الفصل 69 من قانون المالية لسنة 2023 إخضاع بعض الوثائق المسلمة من طرف مصالح الجبائية لمعلوم طابع جبائي:

أ. الوثائق المعنية بالإجراء

بمقتضى أحكام الفصل 69 المذكور أعلاه أصبحت الوثائق التالية خاضعة لمعلوم طابع جبائي:

- أدون طلبات التزوّد التي سيتمّ التأشير عليها من قبل مصالح الجبائية المختصة.
- الشهادات العامة والشهادات الظرفية في الامتيازات الجبائية في مادة الأداء على القيمة المضافة أو المعلوم على الاستهلاك أو المعالم الأخرى الموظفة على رقم المعاملات.

ولا تطبق معالم الطابع الجبائي المذكورة إلاّ على الشهادات المستوجبة طبقاً للتشريع الجبائي الجاري به العمل.

ب. تعريفه المعلوم وطرق الدفع

تمّ ضبط مقدار معالم الطابع الجبائي المحدثه بمقتضى الفصل 69 من قانون المالية لسنة 2023 كما يلي:

- 10 دنائير عن كلّ إذن بالنسبة إلى أذون طلبات التزوّد،
- 100 دينار عن كلّ شهادة بالنسبة إلى الشهادات العامة في الامتيازات الجبائية في مادة الأداء على القيمة المضافة أو المعلوم على الاستهلاك أو المعالم الأخرى الموظفة على رقم المعاملات،
- 50 ديناراً عن كلّ شهادة بالنسبة إلى الشهادات الظرفية في الامتيازات الجبائية في مادة الأداء على القيمة المضافة أو المعلوم على الاستهلاك أو المعالم الأخرى الموظفة على رقم المعاملات.

وتستخلص الطوابع الجبائية المذكورة بواسطة وصولات استخلاص تسلمها القباضات المالية طبقاً لأحكام الفصل 128 رابعاً من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي.

مع العلم وأنّ الدولة (المصالح الإدارية والهيئات العمومية المحدثه قانوناً والتي تمثل امتداداً للدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية) والدوات المعنوية العمومية الأخرى التي خصّها المشرع بنفس النظام الجبائي للدولة أو المعفاة من المعلوم بموجب نصّ خاص تبقى معفاة من معالم الطابع الجبائي المحدثه بمقتضى الفصل 69 من قانون المالية لسنة 2023 عندما تتحملها بمفردها بصفة قانونية ونهائية وذلك عملاً بأحكام العدد 1 من الفصل 118 من المجلة المذكورة.

IV. تاريخ دخول الإجراءات الجديدة حيّز التطبيق

عملاً بأحكام الفصل 76 من قانون المالية لسنة 2023 تطبّق أحكام الفصلين 65 و69 المشار إليهما أعلاه ابتداءً من غرّة جانفي 2023 وبالتالي تطبّق على:

- التواكيل المنجزة ابتداءً من غرّة جانفي 2023
- الفواتير الصادرة ابتداءً من غرّة جانفي 2023
- أذون طلبات التزوّد والشهادات العامة والشهادات الظرفية في الامتيازات الجبائية في مادة الأداء على القيمة المضافة أو المعلوم على الاستهلاك أو المعالم الأخرى الموظفة على رقم المعاملات المسلمة ابتداءً من غرّة جانفي 2023 .

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء : يحيى الشملاي